بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم

قال الشيخ الامام العلامة الحبر المدقق علم المحققين لسان أهل الأدب
[illegible] على كلام العرب جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام
النحوي المعروف بابن الجاجب رحمة الله الحمد لله رب العالمين وصلى الله على
خير خلقه محمد وآله اجمعين الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فقوله لفظ
تشمل الكلمة وغيرها لانه لما يلفظ به سواء وضع لمعنى او لا فقوله وضع
لمعنى يخرج عنه المهملات لانها لم توضع لمعنى فقوله مفرد احتراز من مثل قام
زيد ونحوه فانه لفظ وضع لمعنى ولكنه مركب وهو جنس لما عدا الكلام
الذي يدل لا لاخراجه لدخل الكلام في حد الكلمة وهما حمعان
محملان فقوله في اسم وفعل وحرف يعني ان انواعها دلالته
والدليل على الحصر ذلك انها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا
الثاني الحرف وهو ما يدل على معنى في غيره اما ان يقترن باحد
الازمنة الدلالة او لا فان لم يقترن فهو الاسم
وان اقترن فهو الفعل فقد علم بهذا الحصر
ان انواعها لا يخرج عن ثلاثة وقد علم
حد كل واحد منها لما ذكر الا قسام الصحيحة
انما ينفصل بعضها عن بعض به عن اخواتها
وذلك يضل ان يكون فصلا لها فقوله له
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فما تضمن كلمتين يشمل

الكلام وغيره لان قولك كلام زيد وفي الدار
كلمتان وليسا كلاما فقوله بالاسناد يخرج عنه ما
ليس بكلام ويعني بالاسناد نسبة احد الجزئين
الى الاخر افاده المحاط فقوله ولا يأتي ذلك الا
في اسمين او في فعل واسم لم يوضع الاسم ليسند ويسند اليه
ووضع الفعل ليسند ولا يسند اليه ووضع الحرف
لا يسند ولا يسند اليه غيره والتركيب العقلي لا يرد
على ستة اسم واسم واسم وفعل واسم وحرف وفعل
وفعل وفعل وحرف وحرف وحرف واربعة منها
لا يأتي ان يكون كلاما فاما الاثنان اسمان
واسم وفعل فاما الاسم والحرف فلا يفهم منهما كلام
اما لعدم مسند او لعدم مسند اليه لكون الحرف
غير صالح لاحدهما والفعل والاسم يفهم منهما كلام
لعدم ما يصلح ان يكون مسندا اليه او كل واحد
منهما لا ينفك ذلك والفعل والحرف لعدم والحرف
مع الحرف بعدم او ابطل الاربعة لعدم الاسمان
فثبت صحة قوله ولا يأتي ذلك الا في اسمين او فعل
واسم قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه الزكره
قوله ما دل على معنى تشمل العلم كله قوله في نفسه
يخرج الحرف قوله غير مقترن يخرج الفعل نحو قام زيد

الازمنة الثلاثة ولم يقتصر على قوله عن مقترن احترازا
من العموم والصحيح فانه لو اقتصر عليه خرج عن الحد
وهو منه لانه من قبيل الاسما وهو الدال على معنى في نفسه
ولكنه مقترن بزمان فلو اقتصر على غير مقترن لخرج
لان الصوح يدل على ضرب وهو الهار والعموم يدل
على ضرب واحد وكذلك كما اشبههما من الاسما فقيد
باحد الازمنة الثلاثة ليبقى عن مخرج لانه وان اقترن
فليس مقترنا باحد الازمنة الثلاثة الى هو الماضي والحاضر
والمستقبل فاد لا يخرج الا المقترن باحدها وهو غير
مقترن باحدها فلا يخرج فعى الحد شا لها وقد اورد على
هذا الحد الفعل المضارع من نحو يقوم ويقعد فانه يدل
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لكون
وضعه مشتركا فيها على المذهب الصحيح واذا كان
العموم والصوح داخلين في الحد لكونه لا يخص
باحد الازمنة الثلاثة معينا فكذلك ينبغي ان
يدخلها في الحد لكونه لا يدل على احد الازمنة
الثلاثة معينا واذا دخل في الحد بطل كونه
حدا لدخول ما ليس من الحد وهو فيه والجواب
عن ذلك بعد تسليم كونه مشتركا انه مقترن في
حد الازمنة الثلاثة على التحقيق باعتبار الوضع

فان الواضع لم يضع الفعل المضارع الدال على احد الازمنة
الدال بالتلبس ما حصل عند السامع لكون اللفظ مطلوبا على
احدهما اما وعلى الاخر اخر لا لانه غير موضوع لاحدهما
بخلاف العموم والصوح فانه لم يوضع فقط الا على احد الازمنة
لا بطلوبه ولا باسراك فيه بل يشترى الدلالة على احد الا
زمنة كدلالة يقوم ويقعد فوجد في احد ابواب العموم
والصوح وجد باقي المضارع واسكن من هذا الاعتراض
ان اسم الفاعل في قولك زيد ضارب عمرا فانه مفهوم منه
الدلالة على احد الازمنة وان كانت دلالته مشتركة
فليصح خروج ضارب عن الحد لانه دل على احد الازمنة
وان كانت دلالته مشتركة والجواب عن ذلك
ان ضارب المعنى موضوع لمعنى من غير زمان في
اصل وضعه وانما عرض فيه دلالة الزمان في بعض
مواقعه بدليل قولك زيد ضارب ولا دلالة لضارب
على زمن البته ولو كان موضوعا للزمان لم يسقط عنه
كما لا يسقط الفعل عن الدلالة على الزمان لما كان
في اصل وضعه الا على الزمان فاذا ثبت ان وضعه
في الاصل لمعنى من غير زمان فقد دخل في حد الاسم
ولا ائر لما عرض فيه على غير القياس الا ترى انك لو قلت
ان لم يزد فعمرو لحكم عليه بكونه فعلا ماضيا لدلالته

ذلك وضعه في الاصل وان كان وهذا المحل للاستعمال
وذلك عارضه لقربه دخول الشرط وكذلك قوله لم
يضرب على العكس فهذا يدل ان صار داخل في حد الاسم
وان صح فيه دلالة على الزمان فعارضه والشكل من
ذلك عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحد فاعل يدل
على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الازمنة ومع ذلك
فانها افعال وهو داخله تحت هذا الحد فقد دخل في الحد
ما ليس منه والجواب عن هذا ان تجريدها عن معنى
الزمان عارض واصل وضعها الدلالة على الزمان فما
اخرجها الى معنى الانشاء وقطعها عن الزمان ومثال
اذا فانه يقتضي قاصدا الى الانشاء تجرد عن معنى الز
مان لعروض ذلك فيه ومع ذلك فلا يخرج عن كونه
فعلا واذا ثبت ذلك في كلامهم في غير هذا الباب
فمثله فيه ولذلك حكم النحويون فيما ذكرناه انه من
هذه الافعال بالفعل فجميعها نعم سوا من نعم وبئس سوا من
بئس وحد من قولك حد السيف وحسب اذا صار محدودا
كذلك لكن تجريده عن الزمان عارضا فيه فقد
خرج في حد الفعل وخرج عن حد الاسم ولم يكن ذلك في
عسى فحكم بان اصل وضعها للزمان ولكن الذي وضعها
الانشاء وجردها عن معنى الزمان لهذا العرض

فصار من ذلك انها عند دخله في هذا الحد وان كان
عن الزمان بعروض التجرد كما ذكرنا فهي صارت على العكس
لان عروض التجريد الزمان كعروض حصول الزمان
قوله ومن خواصه دخول اللام للتعريف نحو الرجل
والغلام وانما اختص الاسم بذلك لان التعريف فيها
حصر كجعل المحكوم عليه معنا عند المخاطب والا
فعال لا تقع محكوما عليها فلم تحتج الى تعريف ولان
الافعال لا تقع الا محكوما عليها والاحكام لا تصح ان
تكون الا نكرات في المعنى فلم تقبل تعريفا وانما اختص
بالحرف الجر ووضع علما للمضاف اليه والافعال لا تقع
مضافا اليها الجر للمضاف اليه في المعنى محكوم عليه والافعال
لا تقع محكوما عليها ولان وضع المضاف والاخ تعريف
المضاف ووضع الافعال على النكرة فلم تقبل الاضافة
اليها وانما اختص الاسم بالسور يعني به سور الذكر
والذكر لسور الرجل فان لك لا اختصاص له بالاسم
الذكر لا معنى له في الفعل ان معناه كون الاسم اشد
الفعل فلم يصح وضعه في الفعل ولا يصح فيه سور الذكر
لوضعه على الذكر فلم يحتج الى سور الذكر وانما اختص
الاسم بالاضافة لانه يقبل التعريف والافعال لا تقبل
التعريف فلم يصح دخول الاضافة فيها ثم قال وهو معرب ومبني

لا يكون الا معها فلذلك تقول امرئان وامرئات بالكسر لا بالضم وقوله
بحصل الامرء والمرء الا سقاها والمرء العرء والعرء لما في ذلك من الطلب
وقلت في الشيء لعرء عن معنى الطلب وانما جعلت عينه تسببها التي قوله
وكلمت في مثلب العرء يعني في جواب العرء لعز بن كوكبة حواناها وكلت
ومثل اما تفعل كما تفعل يما اكبر الحرف يما وان ما اكبد ما هو المفعول
اولي قوله ولو رمت بنيها وعرك لك لبست مع الباء دخل على سبل
الجواز قوله وما قبلها مع صحبة المذكر من مصوم لزيد صحبة مذكر
وهو او مصوم ما قبلها واذا الف اللون ساكنة حذفت الواو على اصل
التقاء الساكنين ومع الحاطبية مكسورة لان الصحبة الرى معه ما مكسور
ما قبلها وفيما اذا مضموم وامافي النسبة وجمع المؤنث فعلى الوقف
احد ولوذ هو الذي يحذفون الف الفعل الموقوف عليها فرقا بينه من الجمع بين
الساكنين وكسروا اللون بعد الالف تشبيها لها بنون النسبة لوقوعها بعد
حرف وكسروا اللون بعد الالف تشبيها لها بنون النسبة لوقوعها بعد
الا هو قوله ولا تدخلها الخفيفة يعني النون والجمع جمع المؤنث وما قال
اصرءان ولا امرءان لانهم لو حذفوا النون احركوها على قولهم ولو
بقوها ساكنة جمعوا بين الساكنين واذا جمعوا بين الالف والنون
المشددة لانها مشددة وقد جمعوا بين الساكنين اذا كان الاول منهما حرف المد
كالصالة وسهه وقد اجازوا نشاد حال النون الجمعة عليها وجمع بين
الساكنين وهو رد على قوله وهما في عرفها يعني النونان وعن النسبة والجمع
المؤنث مع غيرهما مع الضمير البارز

المؤنث في غيرهما مع الضمير البارز فيجب ان يعطوا
المعرب جمع او كسر او تكسير ما هو حكم الكلمة المعتلة الواو اجمعا والعرو
من الامثال المعلة عند الحاذق وحذف النون هناك اما قال ابن
اوس وارجو الحاذقون الساكنة وحذفون الاعراب لوجوب
الياء لما في الياء الساكنة التي هي ضمير الساكن الاخر مجيء الواو لما انا
كسر الاول اذا قبلها فجيء حكم معلها في المعتل ان كسر وحشي الضم
ولم يرو الناس فلذلك وجب ان تعول احسبن ولا ترين فاعل يرون واذوا
والحمون الساكنة جمعوا الواو لها واو ساكنة مضموم ما قبلها
ليست ما بعدها ما بعدها في معها المنفصل وجب جمعها حكما جمعت في قوله ان كلمة المضمر من
يعلى ولا تسوا العمل ولم يرو العوم واذا اعلت للمراة اعرى او هلي يعرين الواو والياء
والحمون الساكنة احمعت مع ساكنة قبلها كسرت وهي في حكم
المتصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين فلذلك تقول اعرب وهلي يعرين
كما تقول اعرى العوم وهلي يعرك العوم فاذا قلت للذكر اعروا وهل
يعرون والحمون الساكنة احمعت مع واو قبلها حذفت وهي في حكم المتصل
فوجب حذفها لالتقاء الساكنين فتقول اعرون وهلي يعرون كما تقول
العوم ولم يعروا العوم فقوله حان لم يكن فالمتصل يعني حان لم يكن
ضمير رفع حائب النون مع الفعل المتصل يعني عن الفعل كقولك
للمراتين اعرين واخشين واعرون فيرد الحذف في الامر لانه بان في المضي
النون وجب رده لتوجد فيه للاعراب ولا اعراب وجب حذف النون بعده
في حال الجزم كالفعل الذي لك تقول للاثنين اعريا واخشيا فرد الحذف
ومن قبل هل ترين وترون واعرين واعرون والمعتقة تحذف لالتقاء
الساكنين وتقول في الوقف فيرد ما حذف والمعتل حافظها كما قلت اعروا
انتهى كلام المؤلف رحمه الله

نهاية المخطوطة